ملحـق

الإسلاميون المعتدلون
في ظل الاستراتيجيات الدولية الجديدة

بقلم د. إسماعيل الشطي
معهد الخليج للدراسات المستقبلية

ورقة كتبت خصيصا لحلقة نقاشية عقدت في منتصف 2005 من أجل مناقشة موضوع إمكانية تولي الإسلاميين الحكم في ظل التغييرات الدولية الأخيرة

لا بد من ذكر حقيقتين نستهل بهما مناقشة مستقبل الإسلاميين المعتدلين في ظل الاستراتيجيات الدولية الجديدة، **الحقيقة الأولى** هي أن النظام الدولي الذي ساد خلال نصف القرن الماضي يشهد اختلالات وفراغات تستدعي إعادة صياغته من جديد، ولقد تمخض عن ذلك إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على الإعلان عن استراتيجيتين في نهاية عام 2002، الأولى تحمل عنوان استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، والثانية تحمل عنوان الاستراتيجية القومية لمناهضة أسلحة الدمار الشامل، وفي مطلع عام 2003 أعلن الرئيس الأمريكي عن استراتيجية ثالثة حول مناهضة الإرهاب بالعالم، ولقد جاءت هذه الاستراتيجيات بقواعد جديدة لا تتفق مع ما هو معمول به وفق الشرعية الدولية مما أثار لغطا كبيرا حول تلك الاستراتيجيات، والتي جاءت لتكرس حقائق على أرض الواقع تتمثل بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض نفسها كقطب أحادي يتربع فوق قمة النظام الدولي، وباعتماد القوة العسكرية لحفظ السلام بدلا من القانون الدولي، وبتقليص مفهوم السيادة في الدولة القومية، وبإعلان الإرهاب من أعمال الحرب يتولاه

السلاح بدلا من القانون، وبمنح السلام العالمي مفهوما جديدا مرتبطا بالديمقراطية والحكم الصالح، وما كان ذلك ليتم لولا نهاية الحرب الباردة بكل مفاهيمها ومعاييرها وإلتزاماتها من جانب، والتراكم العمودي في الثروة والقوة (بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية) من جانب آخر، مما فرض على الرأسمالية الليبرالية فكرة الإنتشار الأفقي، إما تفتيشا عن مناخات استثمارية خارج حدودها أو بحثا عن دور لقوتها يضمن لها إستمرار التفوق العسكري والسياسي[1]، أما **الحقيقة الثانية** فإن الشرق الأوسط بات يحتل موضع الصدارة في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أكده الرئيس بوش "الثاني" بعد انتخابات العراق الأخيرة، حيث قال للأمة الأمريكية: إن الشرق الأوسط سيحصل على نصيب الأسد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة أثناء فترة رئاسته الثانية[2]، وهذا يعني تبدل بالأولويات بحيث حل الشرق الأوسط مكان أوروبا إبان النظام الدولي الذي ساد النصف الأخير من القرن الماضي، وتلك المكانة تعكسها الاستراتيجيات الثلاثة المعلنة بشكل جلي[3]، وقد نبعت من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تجنيب أوروبا من

---

1 **David Harvey**, The New Imperialism, 2003
ناقش ديفد هافري باسهاب تلك الفكرة بكتابه المشار إليه.

2 واشنطن، 3 فبراير (آي بي إس).

3 أعلن الرئيس بوش الثاني ثلاثة استراتيجيات جديدة مع نهاية وبداية عامي 2002 و2003، والتي جاءت بقواعد مغايرة لما هو معمول به وفق الشرعية الدولية، وهي تعكس نظاما ملامحه كالتالي:
أولا: تصدر الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي والبدء في تولي مهام هذا الاستحقاق، وإعلان مرجعية أخلاقية جديدة حول الخير والشر متمثلة بالشرعية الأمريكية، يتم وفق إطارها تفسير القانون الدولي **ثانيا**: إعتماد القوة العسكرية بدلا من القانون الدولي لحفظ السلام العالمي حتى لو كلف ذلك أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالمهمة منفردة، والإستغناء عن شروط القانون الدولي وذلك بمنح الولايات المتحدة الأمريكية حق إعلان الضربات الاستباقية **Preemptive Strikes** دون انتظار توفير المبررات المطلوبة، وهذا يعني أن لها أن تحدد درجة الخطر المحتمل بنفسها ثم تتخذ الإجراء الذي تراه ضروريا للتخلص من ذلك الخطر **ثالثا**: تقليص مفهوم السيادة للدولة القومية، حيث يجب على دول العالم الثالث التقيد بشروط السلام العالمي وفق استراتيجيات الأمن الأمريكية، وهو مفهوم يسلبها حق امتلاك اسلحة الدمار الشامل ويقيد نمو آلتها العسكرية ويتحكم في مطالباتها القومية التاريخية، ويتدخل في الصراعات المحلية إذا ما نشبت حرب أهلية ذات بعد إثني أو طائفي أو جهوي، كما يتدخل هذا

الوقوع في هوى الشيوعية، وهي تمنحها للشرق الأوسط اليوم (كما يبدو المشهد في أحد صوره) تجنيبا له من عدوها الجديد "الإرهاب".

هذا الإستهلال يشكل مسوغا دافعا للحركة الإسلامية نحو مراجعة حساباتها وعلاقاتها وخطابها السياسي، وهي مراجعة قد تكون أكثر تركيزا وشمولية من تلك التي تمت بشكل عفوي مع مطلع الثمانينات ونتج عنها فرز الجماعات السلمية نفسها عن جماعات العنف، وانتهت ببلورة خط واضح اختاره المعتدلون الإسلاميون في العمل من أجل الإسلام، يتمثل بالإندماج في النسيج السياسي للدولة والإنخراط في المجتمع المدني واستخدام مؤسساته وآلياته المشروعة في السعي نحو تحقيق الأهداف الإسلامية، لقد كان واضحا أن وعيا نشأ لدي الإسلاميين بأهمية بناء الاستراتيجيات القائمة على قراءة الواقع السياسي واستيعاب مقتضياته، والتعرف على مكامن القوة والضعف، وعلى اقتناص الفرص المتاحة وتجنب المخاطر

المفهوم في الشؤون الداخلية بدعوى مواجهة الظلم والطغيان وتبديد الثروة، ونشأ عن ذلك قائمة بأسماء الدول المارقة التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية خطرا على السلام العالمي، **رابعا**: إعلان الإرهاب من أعمال الحرب بحيث يتولاه السلاح بدلا من القانون، وبذلك أخرجه الأمريكيون من مفهومه الأمني التقليدي المرتبط بدوائر الشرطة والتحقيق الجنائي والمحاكم، ورغم الخلاف الدولي حول تعريفه إلا أنهم حسموه من جانبهم بوصفه أية أعمال تهدد السلام العالمي وفق ما تنشده استراتيجياتها الأمنية، وأصبح الكفاح المسلح لحركات التحرر الوطني خاضعا لمقتضيات استراتيجياتهم، وهذا الإعلان أوقع الاستراتيجيين العسكريين في حيرة من تحديد مفهوم العدو **خامسا**: منح السلام العالمي مفهوما جديدا مرتبطا بمبادئ الديمقراطية، وهو مفهوم خرج من دائرته العسكرية وارتباطاته بتوازن القوى والرعب ليمتد إلى الدائرة السياسية والاقتصادية، وجاء ليعلن حق شعوب العالم أجمع بالتمتع بالحرية والعدالة، غير أن مجيئه هذه المرة كان مصحوبا بمبادرة أخرى حول الشرق الأوسط الكبير تعد فيه أمريكا المنطقة بالديمقراطية والتنمية، كما جاء مصحوبا بتغيير سياسة البنك الدولي حول الفساد والشفافية ليعتبرها ضمن معاييره ولقد أدى ذلك إلى ارتباك في صفوف أنظمة العالم الثالث التي كانت تكتفي بإلتزاماتها إزاء القوى الكبرى لتفعل بعد ذلك بشعوبها ما تشاء.

لم يطرأ أي تبدل سلبي إزاء الاهتمام بالشرق الأوسط في حقبة ما بعد بوش، إذ أكد أوباما في مناسبات عدة أبرزها في خطابه بجامعة القاهرة على احتلال الشرق الأوسط اهتماما فائقا في الاستراتيجيات الأمريكية، ولقد أكد ذلك في خطابه بتاريخ 19 مايو 2011 الماضي حول سياسات أمريكا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل أن هناك رأي يؤكد أن السياسات التي بدأتها إدارة بوش حول الشرق الأوسط لم تتغير بالأغلب في جوهرها خلال إدارة أوباما.

المحتملة، والسعي لتحقيق الممكن واستبعاد أو تأجيل غير الممكن، إنه بداية التفكير العملي الواقعي أو ما يطلق عليه البعض بالتفكير البراغماتي، غير أن ذلك كله تم في الفصول الأخيرة من الحرب الباردة، والآن هناك نظام دولي جديد آخذ بالتشكل يوما بعد يوم يفرض حقائق جديدة ويؤسس شبكات من العلاقات والنظم والتحالفات المغايرة ويعيد ترتيب الأولويات للمجتمع الدولي، وهذه عملية تصطحب معها فرصا غير مسبوقة وأخطارا من نوع مختلف، مما يجعل التداعي لقراءة الواقع الجديد والحملقة في ملامحه الآخذة بالتشكل أمرا أكثر من ضروري وأسبق من غيره على "أجندة" الإسلاميين، وهي عملية تحتاج أن نشير إلى المكانة الجديدة للشرق الأوسط في النظام الدولي المرتقب[1]، وإلى دور الإسلاميين في هذا الشرق الجديد، وإلى فتح الحوار حول الدور الأمثل الذي يمكن القيام به لخدمة الإسلام ومجتمعاته، والمعوقات التي يجب تذليلها لأداء الهذا الدور.

النوايا والشكوك

لم ينتظر الغرب تبديد الشكوك التي تساور النخب العربية والإسلامية تجاه مشروعه الشرق الأوسط الكبير، بل شرع في إطلاق حزمة من المبادرات خصص لها مبالغ ضخمة ليجعل إنجازاته تتصدى لشكوك العرب والمسلمين، وتتنوع هذه

1 في دراسة أعدها مركز الدراسات المستقبلية والاستراتيجية بالكويت حول المنطقة في ظل النظام العولمي الجديد، تقول "مسائل السيادة تنظمها الاتفاقيات العسكرية والأمنية والاستخباراتية مع الدول العظمى والناتو، ودور الحكومات سيتقلص بعد تحرير الاقتصاد منها وخصخصة الخدمات وانتقال مهمة توفير الوظائف لغيرها، ودور المستثمر الأجنبي سينمو باعتبار تواجده القوي بالاقتصاد المحلي وتوفيره أكبر قدر من الوظائف، ودور البرلمانات سيتقلص بجانب تنامي سلطة مؤسسات المجتمع المدني التي سينصت لها المجتمع الدولي أكثر من غيرها، وسيتوسع المجتمع الدولي بالتشريعات والاتفاقيات الدولية والتي سوف يلزم بها بقية الأمم على حساب تشريعاتها الخاصة، وسيمنح المجتمع الدولي لنفسه حق التدخل في أي بلد بالعالم لمواجهة أشكال التمييز والتعسف والاضطهاد، وسيمنح المجتمع الدولي لنفسه حق فرض تغييرات (إصلاحات) في انظمة التعليم والتربية لمكافحة بذور التعصب والعنف، وسيلغي كل المؤسسات والنظم الدينية التي تؤسس عقائد دوغماتية غير متسامحة ويعتبرها جزء من الإرهاب، وسيتسامح مع الإسلام المعتدل ويدخله ضمن المنظومة الدولية التي يتعامل معها، وإعادة هندسة المنطقة لتشكيل كتل اقتصادية متكاملة فيما بينها".

المبادرات بين التعليم الإساسي ومدراس الإكتشاف والانترنت وإصلاح نظام الإنتخابات وتمويل النمو والتجارة وإدارة الأعمال وتشجيع وسائل الإعلام المستقلة، فضلا على أنه أسس خطابه الدولي الجديد على تبني مفاهيم كالحكم الصالح والديمقراطية والشفافية ومحاربة الفساد وتكريس المجتمع المدني وإصلاح أوضاع المرأة وحقوق الإنسان والحريات، وأنعكس هذا الخطاب في لغة هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومؤسسة النقد العالمي[1] وبقية المؤسسات الدولية، وشجع مؤسساته الأكاديمية والجامعية والفكرية والمدنية لتخصيص بعض من برامجها وأنشطتها من أجل نشر هذه المفاهيم، وأخذ يمارس ضغوطا واضحة على النظام الرسمي العربي تجلت في استجابات عسيرة نحو الإصلاح، كما خصص مبالغ ضخمة للمعونات المالية (الإتحاد الأوروبي بشكل واضح) الموجهة للمشاريع الإصلاحية بالشرق الأوسط، وأمام هذه الوقائع لا يمكننا إلا أن نفترض أن النوايا الغربية لنشر الديمقراطية والحكم الصالح بالشرق الأوسط جادة من حيث المبدأ وليست مناورة، وأن مبادرة الشرق الأوسط الكبير[2] تتضمن فرصا سانحة للتطوير والتنمية والخروج من أسر الاستبداد، ذلك لأن المنطقة (في ظل تحالفها الاستراتيجي القائم على تبادل المصالح) ستمنح الولايات المتحدة قوة دولية لتكرس هيمنتها على العالم خلال العقود الخمسة القادمة، ففي تلك الفترة ستكون المنطقة الأقدر على تلبية حاجات السوق في ظل نضوب المخزون العالمي من بقية أجزاء الكرة الأرضية، وسيكون النفط سلاحا بيد الأمريكان يوزعون فيه الحصص على بقية الأمم وفق مصالحها، ولهذا فإن من مصلحتها أن تصنع شرقا أوسطا مزدهرا

---

1 يشير الكتاب المرجعي للشفافية الدولية إلى أن (طوال معظم سنوات وجوده، رفض البنك الدولي التصدي لقضية الفساد وعامله كشأن سياسي، ومجال يعتبر غير مطروق في وثائق ميثاق البنك، وقد تغير هذا الموقف بشكل فجائي عندما طرح الرئيس الجديد جيمس وولفنسون الآراء القانونية في سلة المهملات وأعلن أن الفساد قضية اقتصادية، وبالتالي قضية ذات أهمية مركزية لحيوية وفعالية المشاريع التي يمولها البنك، وكرر حجته في عام 1999 بأن أسباب الأزمات المالية والفقر واحدة إذا لم يكن لدي الدول حكم جيد، إذا لم تواجه قضية الفساد، إذا لم يكن لديها نظام قانوني كامل يحمي حقوق الإنسان، حقوق الملكية والعقود،...، فإن تطورها مشوب بالخطأ الشديد ولن يدوم).

2 لا يريد الكاتب أن يفهم منه عند الإشارة لمبادرة الشرق الأوسط الكبير أنه إطراء لها، فللكاتب ملاحظات عدة حول أثرها على المشروع القومي العربي.

يكتشف أهمية التحالف الاستراتيجي معها ويتمسك به، ويدفعه على الإصطفاف معها في محاربة الإرهاب حفاظا على ازدهاره، وهي بدون هذا الإزدهار لا تملك ما تقنع به الشرق أوسطيين للحفاظ على قوتها واستمرار استراتيجيتها النفطية، وما نفترضه هنا يقوم على نظرية تبناها الأمريكان مع نهاية النظام الدولي الإستعماري الذي ساد النصف الأول من القرن الماضي، تلك التي تقوم على مواجهة النزعات العدوانية بالرخاء، ولقد جربت ذلك من خلال مشروع مارشال في أوروبا إبان تهديدات الشيوعية خلال نصف القرن الماضي، كما جربته مع عدوها المنهزم خلال الحرب العالمية الثانية، سواء كان أوروبيا على ضفاف الأطلسي كألمانيا، أو آسيويا على ضفاف الباسيفيكي كاليابان، ولقد نجحت النظرية بجدارة، غير أن النوايا الجادة شيء والممارسات الرامية لتحقيقها شيء آخر، إذ لا تسلم تلك النوايا من الخطأ في القرارات أو استغلال الإنتهازيين أو الخلط بالحسابات، فإحلال السلام في أفغانستان أو إنقاذ العراق من صدام هدفان نبيلان تما بطريقة خاطئة خلفت وراءها كثير من الضحايا الأبرياء والدمار والفوضى، وهو ما يدفع على الإعتقاد أن نوايا كهذه سخرت لاستراتيجيات تجار السلاح والنفط وإسرائيل.

غير أن إزدهار الشرق الأوسط ليس مصلحة أمريكية فحسب كما ذكرنا آنفا، بل هي أوروبية كذلك، إذ تفرض مقتضيات الجغرافيا هذه المرة شروطها على تاريخ العلاقات المتأزمة بين جنوب البحر المتوسط وشماله، فالجوار الجغرافي جعل أوروبا المسيحية ملاذا لكل الراغبين بالحياة الرغدة من المسلمين المسحوقين أو المضطهدين على الضفاف الجنوبية، وهو ما يعتبره الأوروبيون تهديدا لهويتهم الثقافية ولأمنهم الإجتماعي، خاصة وأن أكثر من 50 مليون من الشباب في الشرق الأوسط سيدخلون سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وإذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة فإن معدلها في المنطقة سيبلغ 25 مليوناً بحلول 2010، يعيش ثلث أهل المنطقة على أقل من دولارين في اليوم ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة نحو أكثر من الضعف عن مستواه الحالي الذي هو دون 3% إلى 6% على الأقل، ولقد عبّر 51% من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية

العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية، وهنا يصبح ازدهار الشرق الأوسط هدفا أستراتيجيا لحماية الرخاء الأوروبي.

الإسلاميون والغرب

يرى الإسلاميون أن الخوف من الإسلام هو جزء من التكوين الثقافي الغربي وناتج عن الصراع الموغل في القدم بين الإسلام والغرب، وعن ذكريات الحروب الصليبية وتهديدات المسلمين للحدود الجنوبية والشرقية لأوروبا وتحويل اسبانيا وجنوب ايطاليا الى حواضر اسلامية وسقوط الأندلس ابان حركة الإرتداد وسقوط قلعة الكنيسة الشرقية بأيدي العثمانيين وعهود الإستعمار الغربي، ذلك الذي كرس في الوجدان الغربي تصورا عاما للشرق يتضمن موازين ومعايير وقيم إزاء كل ماهو شرقي، وانعكس ذلك في الخطاب العام للثقافة الغربية وجاء في اعمال الشعراء والروائيين والرحالين والمؤلفين والفلاسفة والمنظرين السياسيين والإقتصاديين والإداريين الإستعماريين بشكل تلقائي، ورغم التطور الواسع في العلاقات الدولية، ونشوء فكرة المجتمع الدولي (الذي يضم الشعوب الإسلامية) على أساس علماني، إلا أن الغرب يصر على أن يضع علاقته بالإسلام في إطاره التاريخي كخصم لدود دون سائر الأديان، أما الغربيون فيرون أن الإسلام ما زال يسعى لخوض معركة حسمت من القرن الماضي، وأن الإسلاميين يسعون للعودة إلى نظام العصر الوسيط الذي شهد صراع الديانات مستخدمين خطابا سياسيا بائدا اقترن بنظام بائد، وهم بذلك يتحدون النظام الدولي المعاصر ومفاهيم الدولة الحديثة والحقائق التي تصنعها القوة، ولا تجدي تأكيدات بعضهم برفض العنف والكف عن القتال مع ترديد خطاب سياسي خارج العصر يسعى لعودة الصراعات الدينية، غير أن ما يجب معرفته أن الخوف من الإسلام لدي الغربيين ليس عقيدة دوغمائية، فهي إن لم تذوي مع تقادم الزمن فإنها تضعف أمام المنطق البراغماتي، فضلا على أنها تتفاوت ما بين الشعوب القريبة والبعيدة عن الإسلام، وبين الكاثوليكية والبروتستانتية والأرثوذكسية، وبين الشعوب اللاتينية والأنجلوسكسونية والسلافية، وما بين الدول المتقدمة أوالآخذة بالتقدم أو النامية، وهو ما يفسر الإقدام الأمريكي لنجدة المسلمين البوسنيين أو الكوسوفيين ضد المتطرفين المسيحيين من الصرب، بينما تتردد فرنسا حتى اليوم في إغضاب الصرب وتسليم

قادتهم للمحكمة الدولية، أو أن تقوم بريطانيا بالإيواء السياسي للمتطرفين الإسلاميين تفاديا لشرورهم، بينما يعتقد الفرنسيون كما يروي عنهم جيل كيبل (**وعلى خلاف البريطانيين، لا يعتقد الفرنسيون بتاتاً أن سياسة ترحيبية بالإسلاميين ستؤدي إلى حماية من هجمات مستقبلية. فالفرنسيون يعتقدون أن الصلات مع النشطاء في أفريقيا الشمالية يمكن أن تشكل خطراً، وهم لم يكونوا مستعدين أبداً للسماح للإسلاميين بفضاء أوسع للتحرك**)[1]، وعليه فإن الغرب ليس كتلة صماء واحدة، بل هو طيف من الألوان والمصالح والإهتمامات، وهو طيف يوفر مساحة واسعة للتحاور، وفي نفس الوقت فإن الإسلاميين من جانبهم لن يقوا جامدين عند بوابة تاريخ العصر الوسيط، وأنهم يوم أتيح لهم فرصة العمل الشعبي في المؤسسات المدنية صاروا أكثر واقعية وبراغماتية، ولهذا فإن المسلك البراغماتي سوف يجمع الطرفين لتبادل المصالح.

ولقد شهدت حقبة ريغان شكلا من أشكال التعاون ضد الإتحاد السوفييتي في أفغانستان، غير أن قابلية الإنسجام بين الطرفين في الأهداف العسكرية المشتركة ليست بالضرورة تتفق مع قابليتهم للإصلاح السياسي على الأقل من وجهة النظر الأمريكية آنذاك، ولهذا انشغلت الدوائر الأمريكية في عهدي بوش الأول وكلينتون بالبحث عن مدى انسجام الإسلام مع القيم السياسية الغربية، وحاولت القوى الناشطة مع اللوبي الصهيوني تكريس الخوف من الإسلام، وبرزت أسماء مثل برنارد لويس الذي يقول "**الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك وقد فعل ذلك مرتين على الأقل، ولمدة ألف عام كانت أوروبا تحت تهديد مستمر من الإسلام**" وهنتنغتون الذي يقرر أن "**حدود الإسلام دموية وكذلك الأحشاء** "؟ ناهيك عن المحللين والباحثين من أمثال جوديث ميللر ودانيال بايبس ومارتن كرامر وجيل كيبل وبنيامين جوردون وقد أعلنت الولايات المتحدة يومها عن موقفها الرسمي بكلمة ألقاها مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا (آنذاك) إدوارد جيرجيان في مؤسسة ميريديان هاوس حيث أكد فيها: **إن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الإسلام كأنه الخطر العقائدي الذي**

---

1 في 24 أيلول 2004، قدم مارتن كرامر وجيل كيبل ملاحظاتهما إلى منتدى السياسة في معهد واشنطن حول موضوع "الإسلام والإسلاميون والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

سيواجهه الغرب أو الذي سيهدد السلام العالمي لأن ذلك مبالغة في رد تبسيطي على واقع معقد، وقد أكد بوش الثاني هذا الموقف بعد الحادي عشر من سبتمبر في بعض أحاديثه، و لم يعد أحد يردد الخوف من الإسلام سوى الجماعات المؤيدة للوبي الصهيوني، لقد انتقل الحوار اليوم حول جدوى الإستعانة بالإسلاميين (الإسلام السياسي) في مشروع الشرق الأوسط الكبير لتوطيد الديمقراطية، وإلى أي مدى يسمح لهم بالمشاركة في استلام السلطة.

الإستعانة بالإسلاميين لترويج الديمقراطية

الأدبيات المنشورة في هذا الموضوع تكشف عن نقاش مسهب مستمر، ولقد انقسمت الآراء بين مؤيد للإستعانة بالإسلاميين وفق شروط ومنظور مدروس، ويمثل هذا الرأي الليبراليون وعلى رأسهم معهد كارنجي للسلام، ومعارض لا يرى فرقا بين إسلامي معتدل أو متطرف، ويمثل هذا الرأي المحافظون وعلى رأسهم معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني، ويقف بينهم فريق يرى أن الأمر ليس أسودا أو أبيضا، لذا فإن كل حالة تدرس على حدة ويتخذ قرارا بشأنها، ويمثل هذا الرأي معهد جيمس بيكر للسياسة العامة، ومع التفاوت الحاد بالرأي في هذا الموضوع، تشير كثير من الدراسات والوثائق المنشورة أن الغرب يميل إلى الإستعانة بالإسلاميين المعتدلين لنشر الديمقراطية والحكم الصالح واتاحة الفرصة للمشاركة الكاملة بلعبة الحكم، ويؤكد ذلك جون سبوسيتو بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد حسمت هذا الموضوع من خلال تصريحات واضحة وكافية لإدوارد جيرجيان وربرت بولليترو ورونالد نيومان[1]، ورغم أن تأكيدات سبوسيتو لم تقبل على علاتها إلا أن دراسات صدرت من مراكز معتبرة لدي صانع القرار الأمريكي

1 The Middle East Quarterly DECEMBER 1999 VOLUME VI: NUMBER 4, the Middle East Quarterly assembled four leading American experts. John Esposito is professor of religion and international affairs at Georgetown University. Martin Kramer is research professor in Middle East affairs at Tel Aviv University. Graham Fuller is senior resident consultant at the RAND Corporation. Daniel Pipes is director of the Middle East Forum. Patrick Clawson, the Middle East Quarterly's senior editor, moderated the discussion, which took place on September 2, 1999, in Washington

تؤكد على ذلك أو تضعه ضمن توصياتها، مثل تقرير "إستراتيجية الولايات المتحدة في العالم الإسلامي بعد 9/11" الصادر عن مؤسسة راند خلال العام الجاري 2005، والذي يوصي فيه بالسعي إلى إشراك الإسلاميين في السياسة النظامية باعتبار أن ذلك يشجعها على الاعتدال في المدى البعيد، لكنه ربط المشاركة بشرط الالتزام التام باللاعنف وبالعملية الديمقراطية، وكذلك مثل الدراسة التي أصدرها معهد كارينجي للسلام وأعدها جراهام فوللر الخبير السابق بوكالة المخابرات الأمريكية والذي يؤكد على ضرورة اشراك الإسلاميين واصفا جماعاتهم بأنها **"تشغل الحيز السياسي في العالم العربي الآن، وأن لديها سمات أساسية تجمعها، أهمها النمو السريع والتطور والتغيير والتنوع، ويرى بأنه يبدو ظاهريا أن المنافسين الأيدلوجيين لإسلاميي العالم العربي هم بدرجات متفاوتة وبتأييد متضاءل القوميون العرب واليسار والليبراليون، وهي جماعات تقل عن الإسلاميين في الحجم والأهمية"**، وكذلك مثل الدراسة التي أعدها الليوتانت كولونيل بالقوة الجوية للولايات المتحدة الأمريكية راندل جيمس Lieutenant Colonel **Randal K. James** ونشرها معهد دراسات الأستراتيجيات القومية التابع لجامعة الدفاع القومي National Defense University والتي يوصي فيها حكومة الولايات المتحدة بفرز الحركات الإسلامية حيث يرى أن بعضها يمكن التعامل معه بشكل معقول ويرى ضرورة حث الحكومات المحلية لتشجيع هذه الجماعات للإنخراط في المعارضة السياسية السلمية أسوة بالأطراف العلمانية، كما يؤكد على ضرورة التفريق بين شعارات الإسلاميين وبين ممارساتهم، فإنهم بالممارسة عمليون أو براغماتيون، بينما اعتبر إلين ليبسون Ellen Laipson وهو رئيس مركز ستيمون The Stimson Center (مركز فكري بواشنطن لدراسات الأمن العالمي) **أنه من الصعوبة تصور تطورا سياسيا خلال العشرين سنة القادمة بدون الإسلاميين، كما أضاف قائلا أنهم صنعوا لأنفسهم مشروعية وأتباع ويصعب عليك أن تزيلهم بليلة من خلال دعم ناشطين من النخب الصغيرة للعلمانيين العصرين، علينا أن نضع تصورا لحيز سياسي يضمهم سويا**، ورغم أن الأمر يبدو قد حسم لصالح الإستعانة بالإسلاميين إلا أن هناك تيارا مقاتلا يسعى بضراوة لحث الإدارة الأمريكية على التراجع عن هذا الموقف، وهو تيار متعاطف

مع اللوبي الصهيوني ويعتقد أن إحلال الديمقراطية بالشرق الأوسط يحرم إسرائيل من الدور الذي كانت تلعبه إبان الحرب الباردة، وأن خلق مثل هذه الحرب مع الإسلام من شأنه يزيد من الأهمية الأستراتيجية لإسرائيل بالنسبة للغرب، لذا يلجأ أنصار هذ التيار إلى أساليب مختلفة للإلتفاف على مثل هذا القرار، فتارة يثيرون حوارا حول من الإسلامي ومن هو المسلم، وتارة أخرى يفتحون نقاشا حول من هو المعتدل ومن المتطرف، ومرة ثالثة يثيرون تساؤلات حول ضمانات بقاء المعتدلين على اعتدالهم عند استلام السلطة، فجوديث ميلر تدعو إلى توظيف توجه غير ديمقراطي واستبعادي حيال العالم الاسلامي، اذ ان الاسلام لا يتناسب مع قيام التعددية والديمقراطية وحقوق الانسان. وعلى صانعي القرار في الغرب ألا يؤيدوا الانتخابات الديمقراطية في العالم الاسلامي لأنها ستوصل اصوليين متشددين الى السلطة. كما تحض الادارة الاميركية وغيرها على رفض أي مصالحة مع الاسلام السياسي واستيعابه لأن الحكومات الغربية لا بد ان تعارض الحركات الاسلامية، وهي ترى أنه بغض النظر عن التزام الحركات الاسلامية بمفهومي الديمقراطية والتعددية، فإن كل الاصوليين يرفضونهما. فهم الآن ضد الغرب، وضد اميركا، وضد اسرائيل، والارجح ان يبقوا على حالهم. وترفض ميلر التفريق بين المعتدلين والمتشددين، فهم يشكلون صنفاً واحداً[1]، ويشاركها بالرأي زميلها مارتن كرايمر، الذي يرى أنه لاجدوى من الحوار مع الإسلاميين طالما ليست هناك فرصة واضحة لهم لاستلام السلطة في أي بلد، فالحوار في رأيه لن يفعل أكثر من إغضاب وإثارة نفور المسلمين الذين هم ضد الإسلاميين، ويرى الإكتفاء بالسياسات القائمة على احتواء وعزل الإسلاميين على منع أي هجوم إرهابي فوق الأراضي الأمريكية منذ 11 سبتمبر 2004، ويجب الاستمرار بها[2]، ويؤكد ذلك روبن رايت في مقالته

---

1 **أحمد** الموصللي، الأصولية الاسلامية والديمقراطية، شبكة هجر الثقافية الألكترونية، 2201/11/12، وجوديث ميللر هي أقل تمثيلا لهذا التيار الذي يمثل هنتنغتون وبرنارد لويس وغلنر، وبدرجة أقل بسام طيبي وفؤاد عجمي ومارتن كريمر ودانييل بايبس وستيفن أيمرسون وباري روبن.

2 **في** 24 أيلول 2004، قدم مارتن كرامر وجيل كيبل ملاحظاتهما إلى منتدى السياسة في معهد واشنطن حول موضوع "الإسلام والإسلاميون والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية".

بالواشنطن بوست قائلا أن ضم الإسلاميين إلى الحكومات فكرة غير مريحة لأولئك الذين يعيشون بمجتمعات علمانية، أنه يستدعي مشاهد فظيعة لرجال الدين الإيرانيين والرهائن الأمريكيين واضطهاد المرأة والقوانين العقيمة[1]، ورغم أن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أصدر تقريره الأخير بتوصية للتعامل مع الإسلاميين المعتدلين إلا أن روبرت ستالوف المدير التنفيذي للمعهد طالب بضرورة عدم التفريق بين الإسلاميين المعتدلين والإسلاميين غير المعتدلين، وأن جل ما يجب الالتفات إليه هو الفرق بين الإسلاميين والمسلمين، مطالباً في الآن نفسه الإدارة الأمريكية بالتحالف مع (اليساريين والليبراليين) في مواجهة الإسلاميين. أما تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا فقد رأى عدم توفر إمكانية لتكرارها في الحالة العربية، لعدم وجود معادل عربي يقوم بالدور[2]، وهو يتفق مع زميله مارتن كريمر الذي يشير إلى **صعوبة التمييز الواضح بين الإسلاميين "المعتدلين" وبين الجهاديين، مما يسمح للجهاديين بالنفاذ من هذه الثغرة**[3].

ويقف هذا الفريق ضد فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، إذ يعلن روبرت كابلان[4] "إنها بديهية: دعوة صناع القرار الامريكيين ليس الى التخلي عن مشاريعهم "الديمقراطية العالمية أو الامبريالية" (على حد تعبيره)، بل إلى التعاطي مع دول الشرق الاوسط الكبير على أسس قبلية وعشائرية وطائفية ومذهبية. فهذه، برأيه، برغماتية لا تتناقض مع القيم الامريكية، "لأن الليبرالية قادرة على التعايش مع هذه الأسس"، كما أكد مارتن أنديك في أحد منتديات التي تعقدها مؤسسة الشرق الأدنى للدراسات" في واشنطن على انه لا يجدر بالولايات المتحدة تشجيع الديمقراطية في البلدان المقربة من واشنطن مثل الاردن أو مصر حيث يفترض

---

1 **After Grief, The Fear We Won't Admit** By Robin Wright Sunday, September 12, 2004; Page B01

2 **مجلة** العصر الألكترونية بتاريخ 13-1-1200.

3 في 24 أيلول 2004، قدم مارتن كرامر وجيل كيبل ملاحظاتهما إلى منتدى السياسة في معهد واشنطن حول موضوع "الإسلام والإسلاميون والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وكريمر زميل في ويكسلير – فرومير في معهد واشنطن وباحث بارز في مركز موشيه ديان للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية في جامعة تل أبيب).

4 كاتب أمريكي يهودي، يعمل مراسلاً لدورية "أتلانتيك مونثلي" الأمريكية، وله مؤلفان مهمان: "أشباح البلقان"، و"المستعربون: رومانسية نخبة أمريكية.

بالانفتاح ان لا يشرع سوى الاحزاب غير الدين[1]، وقد علق أستاذ التاريخ بجامعة ستانفورد بالولايات المتحدة جويل باينين على ذلك بقوله أن هـذه الاسـتراتيجية ستؤدي بالحركات الاسلامية الى التخلي عن العمل السياسي لتبني الكفاح المسلح، وطالما ان الولايات المتحدة تعتبر صديقة للانظمة التسلطية فانها ستكون هدفا للعمل المسلح خصوصا في مصر.

المحاولات والإتصالات والجهود

لقد ساهمت الحرب الأمريكية على العراق في تحقيق مستوى من الإتصـالات بين الإسلاميين من جانب والأمريكان والبريطانيين من جانب آخر، فقد كانـت الإدارة الأمريكية تبحث عن جماعات ذات إمتداد شعبـي لتسـهيل مهامهـا العسكرية والسياسية، ويشير وضع القوة الذي تتمتع بها بعض الجماعات الإسلامية الشيعية في العراق اليوم إلى حالة من التفاهم المستقر، كما يعكس الإمتنان الـذي يبرزه الإعلام الأمريكي للإمام الروحي آية الله السيستاني وتسليط الضـوء علـى إرشاداته وإبراز زعامته على إطمئان رسمي منه، كما يشير موقف الغرب عمومـا والأمريكي بالأخص من الإنتخابات العراقية إلى سلوك مغاير مع الإسلاميين، فلقد تركت القوة الإسلامية الشيعية تبرز كامل عضـلاتها في حملاتهـا الدعائيـة دون التوجسات المعتادة، و لم تستخدم وسائل الإعلام الغربية المعادية للإسلاميين حملات التحريض ضدهم هذه المرة، كما لوحظ أن أموالا ضخمة قد صبت في السـاحة السياسية يرجح أنها قد جاءت من دول الجوار المؤيدة النفطية الحليفة، وحتى بعـد ظهور النتائج التي حققت فيها قائمة السيستاني الإسلامية أعلى نتيجة لم تبد الدول الغربية انـزعاجها كما كان يتم بالسابق، وهاهو رئيس حزب الـدعوة (الخـط الشيعي المناظر لخط الإخوان المسلمين لدي السنة) يتحـول إلى مرشـح قائمـة السيستاني لرئاسة الوزراء دون أية محاولات عرقلة ضده، لم تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها بشكل جدي لصالح مرشحيها مثل أيـاد عـلاوي أو أحمـد

---

1 **Martin Indyk**, "The Implications for U. S. Policy, in Islam and the U. S.: Challenges Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, 27 avril 1992, p. 87 for the Nineties

شلبـــي، المشاهد كلها تدل على أن اتفاقا قد تم وأن الأطراف مصرة على احترام إلتزاماتها، وهي إتفاقات تمت من خلال الدبلوماسيين المتواجدين بالعراق والكويت، واستخدمت أطرافا وأموالا كويتية للوساطة وتيســير المفاوضـــات، فقـــد وطـــد الكويتيون علاقاتهم مع زعماء المعارضة الشيعية قبل الحرب بسنوات.

وإذا كان التفاهم ميسورا مع الشيعة لوجود زعامة روحية يمكنها أن تتحـــدث بإسم الطائفة وتتخذ القرارات وتلزم أتباعها بها، فإن وضع جماعات الإسلاميين مـــن السنة أثر تعقيدا وتشابكا، إذ لا تكمن أزمتهم بغياب الزعامة القادرة على التفـــاوض فحسب، بل كذلك تكمن بالفوضى الفكرية والفقهية التي تعكس مواقـــف متباينـــة ومتعارضة بينهم وأحيانا بين الجماعة الواحدة، فالإسلاميون السنة تتجاذبهم مـــدراس سلفية وهابية أو تقليدية توفيقية أو جهادية تكفيرية أو تنويرية براغماتية، فضلا عـــن تباين خطابها السياسي المتأرجح بين المعارضة الجامدة أو المداهنة اللينة أو التذبـــذب بين الموقفين، وفوق كل ذلك تفتقد قراراتها كثير من الإقدام والجرأة (وهنا لا نعـــني الشجاعة والقوة)، ويتلفت الغربيون يمينا وشمالا بين السنة بحثا عن زعامـــة فكريـــة قادرة على التحاور، وتتسأل مجلة ميدل ايســـت كـــوارترلي أربعـــة متخصصـــين بالحركات الإسلامية عن المفكر الإسلامي الأبرز اليوم، ويجيب عنـــهم إسبوســـيتو معتبرا أن الشيخ راشد الغنوشي هو نموذج الإسلامي المعتدل الذي يمكن التحاور معه من بين المفكرين الإسلاميين، وإن كان يرى في الشيخ يوسف القرضـــاوي التـــأثير الأكبر، غير أن مارتن كريمر أضاف أنه بجوار الغنوشي يوجد كلا من الدكتور حسن الترابـــي والسيد حسن فضل الله باعتبارهما من مروجي استخدام القـــوة، ويمكـــن القول بأن أكثر الجماعات السنية قدرة على التفاوض هي جماعة الإخوان المسلمين لما تملكه من بعض المقومات اللازمة لدخول المفاوضات، غـــير أن جماعـــة الإخـــوان المسلمين مازالت تتوجس خيفة من التفاوض مع الغرب آخذة في حســـاباتها الطهـــر الوطني الذي لم تلوثه بالإتصال مع الغربيين، رغم أن هذ الطهر وهم لا موقع لـــه في ميدان السياسة منذ نهاية حقبة الإستعمار، ولقد أبدى الغربيون محاولات جس نـــبض مع كثير من جماعات الإسلاميين السنة، إما من خلال لقاءات الدبلوماسيين بهـــم أو من خلال تحويل الموضوع إلى نقاش عام بالصحافة، أو من خلال بعـــض الأنظمـــة العربية الحليفة، أو من خلال الدعوة إلى ندوات أو مؤتمرات أو حلقات النقاش.

ولعل أبرز هذه الإتصالات التي قام بها الغرب مع الإسلاميين السنة هي تلك التي تمت مع حماس (الجناح العسكري للإخوان المسلمين الفلسطينيين) والجهاد الإسلامي، إذ ألتقى وفد من الولايات المتحدة الأمريكية بوفد من حماس وحزب الله والجماعة الإسلامية في شهر مارس 2005 وأتفقا على استمرار العلاقة والحوار بينهم كما نشرت صحيفة "العرب" اللندنية، وقد قامت جريدة الواشنطن بوست بنشر مقال بشكل بارز منذ أربعة أشهر بعنوان "البحث عن أصدقاء بين الأعداء"[1] إذ خصص الكاتبان جل حديثهم عن الإخوان المسلمين، وقد ناقشا بشكل تفصيلي مدى امكانية التعاون معهم وجدواه، كما أشار المقال إلى محاولات عدة لإيجاد قنوات حوار معهم مستشهدا بتصريح خاص لجرجيان قال فيه "هناك نقاشات دائمة حول الإلتقاء معهم"، وأوضح المقال بشكل صريح أن هدف الإلتقاء مع الإخوان لتنشيط التيار السلمي بالحركة الإسلامية في مواجهة التيار الجهادي، وأشار إلى تجربتهم الناجحة بالتعاون مع الإخوان اليمنيين في شؤون التدريب السياسي، لقد كان هذا المقال إشارة للإخوان حول إهتمام الغرب بالحوار معهم وجس نبضهم حول استعداداتهم لذلك، ولا يبدو أن الإخوان قد استقبلوا مثل هذه الإشارة لأنه لم يبد عليهم أي شكل من أشكال ردود الفعل إزاء هذا المقال، ومن ناحية أخرة قام معهد كارنيجي للسلام (وهو من مراكز الفكر المؤيدة للإنفتاح على الإسلاميين) مع جريدة الوطن الكويتية بدعوة الإسلاميين من كل الأطياف لمناقشة دور الجماعات الإسلامية في عملية الإصلاح السياسي، وهو لقاء صريح مفتوح هدفه الحوار والإستماع لوجهات نظر الطرفين، غير أنه في الوقت الذي لبى فيه الإسلاميون الشيعة بكل أطيافهم (ويتقدمهم إبراهيم الجعفري) الدعوة والمشاركة كان تمثيل الإخوان ضئيلا وقاصرا على الكويتيين واليمنيين والأردنيين، في الوقت الذي تردد فيه كثير من الشخصيات الإسلامية السنية المشاركة حفاظا على وهم الطهر الوطني، ولولا أن هناك جهودا متقدمة في هذا المضمار بأقطار مثل الكويت واليمن والعراق لأمكننا

---

1 **In Search Of Friends Among The Foes** U. S. Hopes to Work With Diverse Group *By John Mintz and Douglas Farah* Washington Post Staff Writers Saturday, September 11, 2004; Page A01

أن نقول أن الجماعات الإسلامية السنية بالعالم العربي تكاد تكون غافلة عن أهمية ما يدور اليوم في هذا الصدد.

تحديات الحوار بين الطرفين

مايكل فلاهوس باحث في مختبر الفيزياء التطبيقية بجامعة جونز هوبكنز أجرى حوارات في عام 2003 مع إسلاميين معتدلين لإكتشاف معضلات الحوار معهم ثم نشر نتائج هذه الحوارات، ويؤكد مايكل في مستهل بحثه أنه بإمكان الإسلاميين المعتدلين أن يقرروا نجاح أو فشل الحرب الأمريكية على الإرهاب، "**فالنصر يعتمد على دعمهم لنا ودعمنا لهم**"، ويسطر معضلات ستة يظنها الأبرز على مائدة الحوار، الأولى: التحديث العصري للدولة في مواجهة الشريعة الإسلامية، حيث يرى أن الشريعة مازالت لم تقدم نفسها بشكلها العصري في بناء الدولة الحديثة وتحديد السلطات وأدوارها المختلفة وتنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكوم والنص على الحقوق والواجبات، أما الثانية: فهي الإنتماء السياسي بين المواطنة القومية مقابل الإنتساب للأممية الإسلامية، وهي معضلة تنتهي بإلغاء فكرة الدولة/القوم والتمييز بين أفراد الوطن الواحد على أساس ديني، أما الثالثة: فهي فكرة التجديد الإسلامي في مواجهة الحداثة، وهي معضلة تشير إلى قدرة الإسلاميين المعتدلين على الإنتقال بفكرة التجديد الإسلامي من دائرة التراث الإسلامي إلى التراث الإنساني، أما الرابعة: الإعتماد الكلي على أمريكا بالتغيير، إذ يعتبر الإسلاميين أن التفاهم مع الولايات المتحدة يعني أنها ستقوم بعمليات تغيير شاملة دون مبادرات ذاتية منهم، يجب أن يعلم الإسلاميون المعتدلون أن مبادراتهم أساسية في التغيير، والخامسة: التغيير بالقوة في مقابل التغيير بالدعوة، إذ يرى المعتدلون أن العمل السلمي في نطاق الأنظمة القائمة غير مجد، ولا بد للولايات المتحدة أن تطيح بها وتسمح بقيام حكومات إسلامية ليس على شاكلة ما هو قائم في إيران أو السودان أو طالبان، أما السادسة: فهي أن الإسلام خيار ديمقراطي للناس مقابل أن الإسلام هو الخيار الوحيد[1].

---

1 **The Six Dilemmas of the Moderate Islamist** By Michael Vlahos/ Published 10/16/2003/**http://www.sunday-times.co.uk/news/pages/sti/2**

ورغم المحاولة الجيدة التي بذلها مايكل فلاهوس (الخبير في محاربة الإرهاب) للتعرف على معضلات الحوار مع الإسلاميين إلا أنها لم تبلور التحديات الحقيقة التي سيواجهها الإسلاميون عند الحوار، ونعتقد أن التحديات تكمن فيما يريده الغرب من الإسلاميين من مطالب لا تبدو منسجمة مع الفكرة السائدة عن الخطاب الإسلامي السياسي، إذ يبني الغرب فكرته عن الإسلاميين المعتدلين بالصورة التالية:

1. الذين يحترمون مبدأ المواطنة، ويترتب على هذا التمسك بنموذج الدولة/القوم ومنح المواطنة وفقها وليس وفق الدين، أي أن على الإسلاميين المعتدلين ألا يمنحوا امتيازات للمواطنين المسلمين دون غيرهم، وألا يفرقوا في الحقوق والواجبات وفق المعتقدات والمذاهب.
2. الذين يؤمنون بالديمقراطية ومقتضياتها السياسية، ويعني ذلك الرضوخ لإرادة الأمة واختياراتها، فالأمة مصدر السلطات جميعا ولها الولاية على نفسها، فإذا ما اختارت حزبا علمانيا بالإنتخاب الحر فهذا خيارها الذي يجب أن يحترمه الإسلاميون المعتدلون.
3. الذين يتقيدون بالقرارات الدولية والاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى ويحترمونها عند مجيئهم للحكم، وهي تعبر عن احترام إرادة الأقوياء في النظام الدولي والتي تراعيها الدول الأقل قوة، وتعني إحترام اتفاقيات السلام مع إسرائيل التي أبرمتها الحكومات السابقة والإلتزام بمقتضياتها إذا ما جاء الإسلاميون إلى الحكم، تماما كما يفعل الإسلاميون الحاكمون في تركيا اليوم.
4. الذين يحاربون العنف وكافة صور الإرهاب، ويسعون مع المجتمع الدولي لتجفيف منابعه ومحاصرته، وهم بذلك يشيرون إلى المنظمات المقاتلة في فلسطين ولبنان (حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي)، فإذا ما أتفق المجتمع الدولي (وهو لم يتفق بعد) على أن هذه الحركات القتالية تمثل إرهابا تحتم على الإسلاميين المعتدلين محاربتها.
5. الذين يسعون إلى تحديث (modernize) الدولة والمجتمع، وليس بالضرورة أن تأخذ طابعا غربيا، فالتحديث ليس بالضرورة هو التغريب، بل بناء الدولة المعاصرة وفق النموذج النمطي الذي تقوم عليه سائر الدول.

6. لا يعترض الغربيون على تطبيق الشريعة ضمن الاطـــار المـــذكور، إذ لـــيس بالضرورة أن يكون النموذج الإسلامي التركي هو النموذج المحتذى عالميـــا، فتركيا ارتضت لنفسها قبول شروط العضوية في الإتحاد الأوروبـــي، غير أن هناك إلحاح على تقديم الشريعة بقراءة عصرية جديدة تجعلها جزء من الثـــروة التشريعية العالمية.